

التحول الرقمي في دول مجلس التعاون الخليجي: تطورات وآفاق المستقبل

*Digital Transformation in the GCC countries –
Developments and future prospects*

تاريخ القبول: 2025/12/19

تاريخ الإرسال: 2025/09/23

العامة وتطوير البنية التحتية الرقمية، إلى جانب تشجيع ريادة الأعمال التقنية وجذب الاستثمارات في القطاعات التكنولوجية المتقدمة. كما تركز هذه الدول على بناء اقتصاد معرفي مستدام يعتمد على الابتكار والتقنية.

وعليه يهدف هذا المقال إلى تحليل هذه التطورات، واستعراض التحديات التي تواجه هذا التحول، واستشراف الآفاق المستقبلية للتحول الرقمي في ظل المنافسة العالمية المتزايدة. إذ يعتمد المقال على تحليل البيانات والتقارير الصادرة عن الجهات الرسمية والمنظمات الدولية والدراسات العلمية، لتقديم فهم شامل لهذا التحول ودوره في تشكيل المستقبل الاقتصادي والاجتماعي للمنطقة.

الكلمات المفتاحية: التحول الرقمي؛ دول مجلس التعاون الخليجي؛ الاستراتيجية؛ الآفاق.

سليمان حياة *
SLIMANI Hayet
جامعة باتنة 1

University of Batna1
مخبر الأمن الإنساني: التحديات الآفاق، والرهانات
Hayatte.slimani@univ-batna.dz

محيش يوسف
DJEHICHE Youcef
جامعة باتنة 1

University of Batna1
الحوكمة والقانون الاقتصادي
Youcef.djehoche@univ-batna.dz

ملخص:

يشهد التحول الرقمي في دول مجلس التعاون الخليجي تطورات ملحوظة مدفوعة برؤى استراتيجية مدروسة نابعة من التحول الرقمي الموجود في العالم والذي من المؤكد أنه يؤثر على الواقع في هذه الدول، حيث تسعى إلى تعزيز مكانتها كمراكز رقمية عالمية من خلال الاستثمار في التقنيات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء والحوسبة السحابية.

وتتجلى هذه الجهود في إطلاق مبادرات حكومية طموحة تهدف إلى رقمنة الخدمات

* - المؤلف المراسل.

Abstract:

The digital transformation in the Gulf Cooperation Council (GCC) countries is witnessing remarkable developments driven by well-designed strategic visions inspired by the global shift toward digitalization, which is undoubtedly influencing the realities of these countries. They seek to strengthen their position as global digital hubs by investing in emerging technologies such as artificial intelligence, the Internet of Things, and cloud computing.

These efforts reflected in the launch of ambitious government initiatives aimed at digitizing public services and developing digital infrastructure, in addition to

Promoting tech entrepreneurship and attracting investment in advanced technological sectors. The

GCC countries also focus on building a sustainable knowledge-based economy that relies on innovation and technology.

Accordingly, this article aims to analyze these developments, review the challenges facing this transformation, and explore future prospects for digital transformation amid increasing global competition. The article relies on data analysis and reports issued by official bodies, international organizations, and scientific studies to provide a comprehensive understanding of this transformation and its role in shaping the economic and social future of the region.

Keywords:

Digital Transformation; GCC Countries; Strategy; Prospects

مقدمة:

تعد التكنولوجيا موضة العصر، خاصة التنافس الشرس بين اقتصاديات الدول العظمى. إذ يشكل لعديد الدول مصدر عائدات مالية ضخمة، في حين تبذل دول مجلس التعاون الخليجي جهودا معتبرة لتنويع اقتصاداتها وتقليل اعتمادها على النفط، فقررت بتبني التحول الرقمي الذي يأتي في سياق عالمي متسارع، حيث تعيد التكنولوجيا تشكيل الاقتصادات والمجتمعات بوتيرة غير مسبوقة. بينما تواجه دول الخليج تحديات التقلبات في أسعار النفط والضغوط البيئية المتزايدة، تجد في التحول الرقمي فرصة استراتيجية للانتقال نحو اقتصاد مستدام وقائم على المعرفة.

وقد تبنت هذه الدول استراتيجيات طموحة لتعزيز الابتكار التكنولوجي، بغية تشكيل مستقبل مستدام وتنافسي. إضافة إلى ذلك، تشهد المنطقة نموا متسارعا



في قطاعات التكنولوجيا المالية والتجارة الإلكترونية والذكاء الاصطناعي. حيث استثمرت دول الخليج في تطوير البنية التحتية الرقمية، بما في ذلك جذب الشركات التقنية العالمية من خلال تقديم بيئة استثمارية محفزة.

هذا التحول ليس مجرد تحديث تكنولوجي، بل هو تغيير جذري يشمل البنى الاقتصادية، والسلوكيات الاجتماعية، ونماذج الحوكمة. فعلى الصعيد الاقتصادي، يساهم التحول الرقمي في خلق قطاعات جديدة وفرص عمل متنوعة، بينما يعيد تشكيل القطاعات التقليدية من خلال الأتمتة والذكاء الاصطناعي، أما على الصعيد الاجتماعي، يغير أنماط التعليم والصحة والترفيه، وعلى صعيد الحوكمة، فيعيد تعريف العلاقة بين الحكومة والمواطن من خلال الخدمات الرقمية والحكومة الإلكترونية.

ومع انخراط دول مجلس التعاون الخليجي في الثورة الرقمية، والتي تعرف الكثير من التحديات المختلفة لتحقيق طموحاتها، نطرح الإشكالية التالية: **كيف يؤثر التحول الرقمي في إعادة تشكيل اقتصادات الخليج في ظل الأسواق العالمية المتغيرة؟** وتندرج ضمن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما التحديات التي يجب على هذه الدول مواجهتها لتحقيق الجول الرقمي الكامل؟
- كيف يمكن ضمان الأمن السيبراني وحماية البيانات من التهديدات الرقمية المتزايدة؟

- ما هي القيمة المضافة من جراء التحول الرقمي؟

ومن خلال هذه التساؤلات يسعى هذا المقال إلى لمعرفة مدى جاهزية دول مجلس التعاون الخليجي للتحول الرقمي، وتسليط الضوء على الإمكانيات التحويلية للتحول الرقمي، مع تحليل نقدي للسياسات المطبقة، وتقييم مدى فعاليتها في تحقيق الأهداف المرسومة.

المحور الأول: مفهوم التحول الرقمي وأهميته في دول مجلس التعاون الخليجي

أولاً: التحول الرقمي:

يعد التحول الرقمي من أبرز الظواهر التي أعادت تشكيل ملامح الاقتصاد العالمي في القرن الحادي والعشرين، حيث يمثل انتقالاً استراتيجياً من الأساليب التقليدية إلى نماذج تشغيل تعتمد على التقنيات الرقمية، إذ يعرف التحول الرقمي بأنه عملية دمج التقنيات الحديثة في مختلف القطاعات، بهدف رفع الكفاءة والإنتاجية وجودة الخدمات العامة والخاصة.⁽¹⁾

فالتحول الرقمي هو عملية شاملة وعميقة تتضمن دمج التكنولوجيا الرقمية في جميع جوانب المؤسسات والقطاعات الاقتصادية، بغية إعادة هيكلة العمليات، تحسين الكفاءة، وخلق قيمة جديدة للعملاء والمجتمع ككل، ولا يقتصر هذا التحول على اعتماد أدوات تقنية جديدة فحسب، بل يشمل تغييراً جوهرياً في نماذج العمل، الهياكل التنظيمية، وثقافة المؤسسات بحيث تصبح أكثر مرونة وقدرة على التكيف مع التغيرات السريعة في بيئة الأعمال الرقمية. وتعد التقنيات الرقمية مثل الذكاء الاصطناعي، إنترنت الأشياء، البيانات الضخمة، والحوسبة السحابية من الركائز الأساسية التي تمكن التحول الرقمي وتدعم ابتكار الخدمات وتحسين العمليات.⁽²⁾

يعرفه العساف بأنه "عملية إعادة تصميم شاملة لأساليب العمل داخل المؤسسة بالاعتماد على التقنيات الرقمية بهدف تحسين الأداء وابتكار خدمات جديدة"⁽³⁾، أما "بالمناز" فيؤكد أن التحول الرقمي هو "عملية دمج التقنيات الرقمية داخل المنظمة لإحداث تغيير جذري في طريقة التشغيل وتقديم القيمة"⁽⁴⁾، ومن هنا، يتضح أن التحول الرقمي لا يقتصر على إدخال أدوات تقنية جديدة، بل يشمل إعادة صياغة نماذج الأعمال، وتطوير ثقافة تنظيمية قائمة على الابتكار، وتمكين الكوادر البشرية من التكيف مع بيئة متغيرة تعتمد على البيانات والتقنيات الذكية..

فيمكن اعتبار التحول الرقمي ركيزة أساسية في بناء اقتصاد معرفي مستدام، لرفع



كفاءة الإنتاج، وتحسين القدرة التنافسية، وتعزيز الابتكار داخل الاقتصاد الوطني. وتؤكد الدراسات أن دمج التقنيات الرقمية في الهياكل الاقتصادية يشكل مسارا استراتيجيا لدول الخليج، التي تعمل على تنوع اقتصادها وتقليل اعتمادها على النفط من خلال تطوير البنية التحتية الرقمية وتبني التقنية المتقدمة. فالرقمنة حسب Bazoobandi "أداة مركزية في التحول الاقتصادي الخليجي نحو اقتصاد أكثر استدامة وتنوعا".⁽⁵⁾

فتسريع التحول الرقمي حسب صندوق النقد الدولي يمثل "محركا رئيسيا للنمو المستدام وتنمية القطاع الخاص" في دول الخليج، وهذا يعكس أن التحول الرقمي أصبح ضرورة حتمية لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة في ظل بيئة عالمية تتغير بسرعة.⁽⁶⁾

ثانيا- أهمية التحول الرقمي في دول مجلس التعاون الخليجي

برز التحول الرقمي في دول مجلس التعاون الخليجي، كأحد المحاور الرئيسة في خطط التنمية الوطنية، لا سيما مع السعي إلى تنوع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط.⁽⁷⁾ وقد جسدت رؤى مثل "رؤية السعودية 2030"، و"رؤية الإمارات 2071" لتحقيق الاقتصاد المعرفي.⁽⁸⁾

يساهم التحول الرقمي في تعزيز القدرة التنافسية وجذب الاستثمارات الأجنبية، إلى جانب تطوير البنية التحتية الرقمية وتمكين الابتكار وريادة الأعمال، وتشير الدراسات الحديثة إلى أن التحول الرقمي في الخليج يخلق فرصا جديدة في مجالات الذكاء الاصطناعي والتقنيات المالية (FinTech) والطاقة الذكية.⁽⁹⁾

وفي الوقت نفسه، فإن التحول نحو المجتمعات الرقمية يتطلب تطوير المهارات البشرية الرقمية وتعزيز منظومات الأمن السيبراني لضمان استدامة النمو والتحول الشامل⁽¹⁰⁾، ويمكن القول أن التحول الرقمي لا يقتصر على تحديث التكنولوجيا، بل يمثل انتقالا ثقافيا ومؤسسيا نحو الابتكار والتكامل الإقليمي⁽¹¹⁾، باعتباره حجر

الأساس لبناء مستقبل اقتصادى متنوع وقادر على المنافسة فى الاقتصاد العالمى الحديث.⁽¹²⁾

ثالثا- دوافع التحول الرقمى فى دول مجلس التعاون الخليجي

لقد شهد العالم فى السنوات الأخيرة تحولا جذريا نحو الاقتصاد الرقمى، الأمر الذى جعله خيارا استراتيجيا لكل الدول، بما فى ذلك دول مجلس التعاون الخليجي.⁽¹³⁾ التى أدركت أهمية الاستثمار فى البنية التحتية الرقمية كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز التنافسية الإقليمية والعالمية.⁽¹⁴⁾

يتمثل الدافع الأول وهو أهم دوافع التحول الرقمى فى تنوع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على إيرادات النفط، إذ تعمل دول الخليج إلى بناء اقتصاد معرفى قائم على الابتكار والتكنولوجيا.⁽¹⁵⁾ فالمشاريع الطموحة مثل رؤية قطر 2030 تضع الرقمنة فى صميم استراتيجياتها التنموية⁽¹⁶⁾، أما الدافع الثانى يتمثل فى تحسين كفاءة الخدمات الحكومية من خلال التحول إلى أنظمة رقمية ذكية تعزز الشفافية وتقلل الإجراءات البيروقراطية⁽¹⁷⁾. وقد حققت الإمارات والسعودية تقدما كبيرا فى مجال الحكومة الإلكترونية، بحيث أصبحت معظم الخدمات متاحة عبر المنصات الرقمية بكل سهولة.⁽¹⁸⁾

كما أن تعزيز البنية التحتية الرقمية يمثل دافعا محوريا لضمان جاهزية الدول الخليجية لعصر الثورة الصناعية الرابعة، وقد أسهمت استثمارات ضخمة فى شبكات الجيل الخامس، ومراكز البيانات، والحوسبة السحابية فى دعم الابتكار وريادة الأعمال⁽¹⁹⁾، ومن الدوافع المهمة أيضا جذب الاستثمارات الأجنبية بهدف خلق بيئة رقمية آمنة ومتطورة تشجع الشركات العالمية على العمل فى المنطقة⁽²⁰⁾، إذ تعتبر مبادرات مثل المدن الذكية فى دبي ونيوم⁽²¹⁾ أمثلة حية على هذا التوجه الاستراتيجى.⁽²²⁾

فى الوقت ذاته، يسعى التحول الرقمى إلى رفع جودة الحياة من خلال تحسين الخدمات الصحية والتعليمية والنقل الذكى، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة،

وبناء اقتصاد تنافسي يعتمد على المعرفة والابتكار، كما أن الرقمنة تساعد في تمكين المواطنين خاصة الشباب منهم الحول على فرص عمل رقمية ومشاريع ريادية جديدة، أما دافع الأمن السيبراني الذي يعتبر هاجس كل الدول فهو عامل أساسي آخر، حيث تعمل دول الخليج على تعزيز حماية بنيتها التحتية الرقمية ضد التهديدات والهجمات الإلكترونية لضمان الثقة في الخدمات الرقمية.⁽²³⁾

رابعا- استراتيجيات التحول الرقمي في دول مجلس التعاون الخليجي

لقد تبنت دول مجلس التعاون الخليجي استراتيجيات شاملة للتحول الرقمي، لتطوير الاقتصاد الرقمي، تحسين الخدمات الحكومية، وتعزيز تنافسية القطاعات الاقتصادية المختلفة في ظل التحديات العالمية المتسارعة. بحيث تعكس هذه الاستراتيجيات إدراكا عميقا لأهمية التحول الرقمي كرافد رئيسي لتحقيق التنمية المستدامة وتنويع الاقتصاد.

ومن أبرز هذه الاستراتيجيات "رؤية السعودية 2030"، التي تعتبر التحول الرقمي من صميم خطط التنمية الوطنية، حيث اطلقت الحكومة السعودية برامج طموحة لتطوير البنية التحتية الرقمية، وتحسين الخدمات الإلكترونية، وما تأسيس الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي لإرادة جادة لتحسين الأداء الحكومي وتعزيز الاقتصاد الرقمي.⁽²⁴⁾

ففي الإمارات العربية المتحدة، تشكل "مبادرة دبي الذكية" نموذجاً رائداً للتحول الرقمي، حيث تسعى إلى تحويل دبي إلى أول مدينة ذكية متكاملة على مستوى العالم تعتمد بشكل كامل على التكنولوجيا الرقمية في تقديم الخدمات الحكومية وتحسين جودة الحياة. وتعتمد هذه المبادرة على استخدام البيانات الكبيرة، الإنترنت الصناعي للأشياء، والحوسبة السحابية لتطوير حلول مبتكرة في مجالات مثل النقل، الطاقة، والرعاية الصحية.⁽²⁵⁾

وتسعى دول الخليج الأخرى مثل قطر والكويت إلى وضع استراتيجيات وطنية

مماثلة تهدف إلى تسريع التحول الرقمي في القطاعين العام والخاص، مع التركيز على تطوير البنية التحتية الرقمية وتأهيل مواردها البشرية. والاستثمار في مراكز البيانات، الشبكات فائقة السرعة، وتوسيع خدمات الاتصالات لتشمل المناطق الريفية والنائية، مما يسهم في خلق بيئة رقمية متكاملة تدعم الابتكار والنمو الاقتصادي. إضافة إلى إنشاء أطر تنظيمية وتشريعية تشجع على الاستثمار في التكنولوجيا الرقمية، وتحمي حقوق المستهلكين وخصوصية البيانات، كما تعزز هذه السياسات من الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مما يسهل تبني التقنيات الحديثة وتسريع تنفيذ المشاريع الرقمية الكبرى.⁽²⁶⁾

بالإضافة لما سبق تشمل استراتيجيات التحول الرقمي تطوير منظومات التعليم والتدريب التي تركز على المهارات الرقمية المتقدمة، لتعزيز الكفاءات الوطنية في مجالات الذكاء الاصطناعي، تحليل البيانات، والأمن السيبراني، من شأنه تعزيز جاهزية القوى العاملة الخليجية لمسايرة متطلبات الاقتصاد الرقمي المتطور.⁽²⁷⁾

المحور الثاني: التحديات التي تواجه التحول الرقمي في دول مجلس التعاون الخليجي

أولاً: نقص الكوادر الرقمية المؤهلة في دول مجلس التعاون الخليجي

فرغم التقدم الملحوظ الذي حققته الدول الخليجية في مجال التحول الرقمي خلال العقد الأخير، إلا أن نقص الكوادر الرقمية المؤهلة ما زال يشكل أحد أبرز التحديات التي تواجه هذا التحول. فالتكنولوجيا المتقدمة تتطلب مهارات بشرية عالية في مجالات البرمجة، وتحليل البيانات، والأمن السيبراني، وإدارة الأنظمة الرقمية، وهي مجالات لا تزال تعاني من فجوات في الكفاءات المحلية.⁽²⁸⁾

ويعود هذا العجز إلى الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل الرقمي، فالكثير من المناهج الجامعية لا تزال يغلب عليها الطابع النظري⁽²⁹⁾، في حين أن الاقتصاد الرقمي يتطلب مهارات تطبيقية متقدمة في التقنيات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء والحوسبة السحابية.



كما أن الاعتماد التاريخي على العمالة الأجنبية في دول الخليج أدى إلى ضعف في بناء رأس مال بشري وطني متخصص في المجالات التقنية. وعلى الرغم من الجهود الحكومية لتمكين المواطنين في هذا القطاع، إلا أن عملية إعداد الكفاءات الوطنية تتطلب وقتاً واستثماراً كبيراً في التدريب والتأهيل.⁽³⁰⁾

إضافة لذلك فإن نقص البرامج التعليمية المتخصصة في الجامعات والمؤسسات التقنية يحد من عدد الخريجين المؤهلين رقمياً، فبينما يزداد الطلب على مهندسي البرمجيات وخبراء تحليل البيانات بنسبة تتجاوز 40% سنوياً، يبقى العرض من الكفاءات المحلية لا يلبي الطلب.⁽³¹⁾

ومن التحديات كذلك ضعف ثقافة التعلم المستمر في بعض القطاعات الحكومية والخاصة، ما يؤدي إلى تأخر تبني المهارات الرقمية الحديثة. كما أن القطاع الخاص في بعض الدول الخليجية لا يزال يفضل العمالة منخفضة التكلفة على الكفاءات عالية المهارة، مما يبطئ وتيرة التطور الرقمي.⁽³²⁾

في المقابل، أطلقت حكومات مجلس التعاون عدداً من المبادرات لتقليص هذه الفجوة، مثل "أكاديمية سدايا" في السعودية، و"مبادرة مهارات المستقبل" في الإمارات، وبرامج التدريب الافتراضي في قطر⁽³³⁾، بحيث تهدف هذه البرامج إلى تمكين الشباب وتطوير القدرات والمهارات الرقمية الوطنية بما يتماشى مع احتياجات الاقتصاد المعرفي⁽³⁴⁾. ويمكن القول أن نقص الكوادر الرقمية المؤهلة يمثل تحدياً حقيقياً، لكنه في الوقت نفسه يشكل فرصة لإعادة بناء نظم التعليم والتدريب لتكون أكثر توافقاً مع متطلبات المستقبل الرقمي.⁽³⁵⁾

ثانياً- البنية التحتية والتقنية في دول مجلس التعاون الخليجي

تشهد دول مجلس التعاون الخليجي تقدماً كبيراً في بناء بنية تحتية رقمية متطورة تدعم التحول نحو الاقتصاد المعرفي⁽³⁶⁾. فقد استثمرت الحكومات الخليجية بشكل واسع في شبكات الاتصالات، ومراكز البيانات، والبنية السحابية، مما جعل المنطقة

من بين الأسرع عالميا في تبني تقنيات الجيل الخامس⁽³⁷⁾. تتصدر الإمارات والسعودية والبحرين مؤشرات الجاهزية الرقمية بفضل استراتيجيات تهدف إلى تطوير الاتصالات والأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي، كما تسعى دول المجلس إلى تعزيز تكاملها الرقمي الإقليمي من خلال مشاريع الربط التقني وتبادل البيانات، ورغم هذا التقدم، لا تزال بعض التحديات قائمة، مثل الحاجة إلى توحيد المعايير الرقمية، والاستثمار المستمر في الكفاءات التقنية المحلية لضمان استدامة التطور.⁽³⁸⁾

ثالثا- الأمن السيبراني في دول مجلس التعاون الخليجي

تشهد دول مجلس التعاون الخليجي نموا متسارعا في الاعتماد على التقنيات الرقمية، ما جعل الأمن السيبراني ركنا أساسيا في حماية البيانات والبنى التحتية الحيوية⁽³⁹⁾. وتعمل الحكومات الخليجية على تطوير اطر تنظيمية وتشريعات حديثة تهدف إلى تعزيز الثقة في البيئة الرقمية وتقليل مخاطر الهجمات الإلكترونية التي تستهدف القطاعات الحكومية والمالية والطاقة.

وقد بادرت السعودية بإنشاء الهيئة الوطنية للأمن السيبراني، بينما أطلقت الإمارات مجلس الأمن السيبراني الوطني لتعزيز المرونة الرقمية ومواجهة التهديدات العابرة للحدود⁽⁴⁰⁾. كما أطلقت قطر والبحرين والكويت استراتيجيات وطنية للأمن السيبراني تركز على تطوير القدرات التقنية وبناء موارد بشرية مؤهلة متمكنة قادرة على الاستجابة الفعالة للحوادث السيبرانية.⁽⁴¹⁾

ورغم التقدم الملحوظ، لا تزال دول الخليج تواجه تحديات مثل نقص الخبرات المحلية وسرعة تطور أساليب الهجمات الإلكترونية. لذا تتجه السياسات الإقليمية نحو تعزيز التعاون الخليجي المشترك وتبادل المعلومات الأمنية، باعتبار الأمن السيبراني عنصرا محوريا لاستدامة التحول الرقمي والتنمية الاقتصادية في المنطقة.⁽⁴²⁾



رابعا- الإطار القانوني والتنظيمي في دول مجلس التعاون الخليجي

يعد الإطار القانوني والتنظيمي أحد أهم المكونات التي تقوم عليها عملية التحول الرقمي في دول مجلس التعاون الخليجي، إذ يساهم في ضمان التوازن بين تشجيع الابتكار وحماية المصالح العامة. وقد أدركت الحكومات الخليجية أن نجاح التنمية الرقمية لا يعتمد فقط على التكنولوجيا، بل أيضا على وجود تشريعات واضحة تنظم التعاملات الإلكترونية، وحماية البيانات، وحقوق المستخدمين.⁽⁴³⁾

كما أصدرت دول المجلس خلال السنوات الأخيرة مجموعة من القوانين الرقمية الحديثة مثل قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية، وقانون حماية البيانات الشخصية، وقانون المعاملات الإلكترونية، وقد ساهمت هذه التشريعات في بناء بيئة قانونية آمنة تشجع الشركات المحلية والأجنبية على الاستثمار في الاقتصاد الرقمي وتبني التقنيات الحديثة ضمن اطر قانونية واضحة.⁽⁴⁴⁾

كما تم تأسيس هيئات وطنية متخصصة للإشراف على تنفيذ السياسات الرقمية وتنظيم مجالات الاتصالات والتقنية. ففي السعودية تتولى هيئة الحكومة الرقمية وهيئة الاتصالات والفضاء والتقنية متابعة التشريعات ذات الصلة، بينما تتولى الإمارات هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية (TDRA) المهام التنظيمية والرقابية.⁽⁴⁵⁾

من جانب آخر، تعمل دول الخليج على مواءمة تشريعاتها الرقمية على المستوى الإقليمي من خلال مجلس التعاون الخليجي بهدف توحيد القوانين والمعايير بين الدول الأعضاء، بما يسهل انتقال البيانات وتعزيز الأمن القانوني عبر الحدود. وقد شهدت الأعوام الأخيرة جهودا مشتركة لوضع إطار تشريعي خليجي موحد للأمن السيبراني والمعاملات الرقمية.

ورغم هذه المجهودات المعتبرة، ما زالت بعض التحديات قائمة، من أهمها الحاجة إلى تطوير الكفاءات القانونية المتخصصة في المجالات التقنية، وتحديث القوانين باستمرار لمواكبة التطور السريع للتقنيات الحديثة، فبناء إطار قانوني متجدد ومرن

أصبح ضرورة استراتيجية لتحقيق التحول الرقمي المستدام في المنطقة.⁽⁴⁶⁾
المحور الثالث: أثر التحول الرقمي على القطاعات الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي

أولاً- التحول الرقمي في القطاع النفطي والغازي بدول مجلس التعاون الخليجي

يعتبر القطاع النفطي والغازي العمود الفقري لاقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، وقد أصبح التحول الرقمي فيه ضرورة استراتيجية لضمان استدامته وتعزيز كفاءته التشغيلية. ومع التغيرات العالمية في أسواق الطاقة، تتجه دول الخليج نحو دمج التقنيات الرقمية في مختلف مراحل الإنتاج والنقل والتكرير، بهدف زيادة الإنتاجية وتقليل التكاليف وتحسين سلامة العمليات الصناعية.⁽⁴⁷⁾

لقد تبنت شركات النفط الوطنية مثل ارامكو السعودية وادنوك الإماراتية وقطر للطاقة مبادرات رقمية رائدة تشمل استخدام الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء وتحليل البيانات الضخمة لمراقبة الابار والمنشآت في الوقت الحقيقي. وأسهمت هذه المبادرات في رفع كفاءة استهلاك الطاقة وتقليل الاعطال الفنية عبر نظم التنبؤ والصيانة الذكية.⁽⁴⁸⁾

كما يشمل التحول الرقمي في القطاع النفطي بناء مراكز بيانات متخصصة وتطبيقات حوسبة سحابية لتخزين وتحليل كميات ضخمة من البيانات التشغيلية. وتعمل الحكومات الخليجية على دعم هذه الجهود من خلال سياسات وطنية للتحول الرقمي في قطاع الطاقة، تضمن التكامل بين المؤسسات العامة والخاصة وتطبيق معايير الأمن السيبراني الصناعي.⁽⁴⁹⁾

من ناحية أخرى، يساهم التحول الرقمي في دعم التحول نحو الطاقة المستدامة عبر تحسين إدارة الانبعاثات الكربونية وتطوير حلول ذكية لمراقبة كفاءة استخدام الموارد. وقد بدأت شركات النفط الخليجية في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لتقدير بصمتها البيئية ووضع استراتيجيات أكثر استدامة.



ورغم هذه الإنجازات، ما زال القطاع يواجه تحديات تتعلق بنقص الكفاءات التقنية، والحاجة إلى تحديث البنية التحتية الرقمية وربطها بأنظمة الإنتاج التقليدية. ومع استمرار الدعم الحكومي والاستثمار في التقنيات الناشئة، يُتوقع أن يصبح التحول الرقمي في قطاع النفط والغاز ركيزة رئيسية للتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي.⁽⁵⁰⁾

ثانيا- التحول الرقمي في القطاع المالى في دول مجلس التعاون الخليجي

لقد عرف القطاع المالى في دول مجلس التعاون الخليجي طفرة في التحول الرقمي، مدعومة بالتطورات التقنية وتغير سلوك المستهلكين، مما أدى إلى إعادة صياغة النماذج التشغيلية للبنوك والمؤسسات المالية. فقد أظهر تقرير حديث أن 89% من العملاء في دول الخليج يفضلون استخدام الخدمات المصرفية الرقمية بدلا من زيارة الفروع، و77% منهم يستخدمون هذه الخدمات اسبوعيا على الأقل.⁽⁵¹⁾

ففي دولة الإمارات العربية المتحدة، يشير تقرير إلى أن القطاع المصرفي الرقمي ينمو بمعدل نمو سنوي مركب (CAGR) بلغ 8.7%، ومن المتوقع أن تصل القيمة السوقية إلى 175.7 مليار دولار امريكي بحلول عام 2029. هذا النمو يعكس حجم الاستثمارات في البنية الرقمية وتوجه البنوك نحو حلول “Mobile First”.

برزت في المملكة العربية السعودية، شراكة بنك ساب مع بنك DBS السنغافوري لتحسين تدفقات المدفوعات العابرة للحدود، مما يعزز التكامل المالى بين الخليج واسيا ويسرع المعاملات المالية بين الشركات الصغيرة والمتوسطة. كما ارتفعت القيمة الاجمالية لأصول البنوك التجارية في دول الخليج إلى 3.53 تريليون دولار بنهاية 2024، بزيادة ملحوظة تعكس تسارع وتيرة الرقمنة.⁽⁵²⁾

أما في قطر، فقد اطلق بنك قطر الإسلامى تطبيقات رقمية متطورة، ووصل عدد مرات تسجيل الدخول لتطبيقه إلى أكثر من 3.7 مليون مرة شهريا، مع نمو بنسبة 16% في عدد المستخدمين. هذا يعكس التحول الجذري في سلوك العملاء

نحو الحلول الرقمية، خاصة بعد جائحة كورونا.⁽⁵³⁾

أما على مستوى الإمارات، أطلق بنك أبو ظبي الإسلامي نظام التحقق بالوجه المربوط بوزارة الداخلية لتسهيل فتح الحسابات، كما أسس بنك الإمارات دبي الوطني "مختبر الأصول الرقمية" لاستكشاف حلول مالية مبنية على تقنية البلوك تشين.⁽⁵⁴⁾

من الناحية التنظيمية، أنشأت الدول الخليجية حاضنات ابتكار وصناديق Sandbox تنظيمية لتمكين شركات التكنولوجيا المالية من اختبار حلولها ضمن بيئة قانونية مرنة، خصوصاً في القطاع المصرفي الإسلامي الذي شهد تبني 75% من البنوك الإسلامية الخليجية لنموذج التحول الرقمي عبر تحديث أنظمتها الأساسية، ويؤكد تقرير لصندوق النقد الدولي (IMF) أن التحول الرقمي المالي في دول الخليج ساهم في تحسين الشمول المالي، ورفع كفاءة القطاع العام، وزيادة مرونة الأنظمة المالية، ويدعو التقرير إلى تسريع التكامل بين التكنولوجيا والتنظيم من أجل تعزيز التنافسية.⁽⁵⁵⁾

ورغم هذا التقدم، لا تزال التحديات قائمة مثل نقص الكفاءات الرقمية، ومخاطر الأمن السيبراني، والحاجة لتحديث التشريعات بما يواكب الابتكار. وتشير دراسة عربية أكاديمية إلى أن الموازنة بين الابتكار وحماية حقوق العملاء هي التحدي الأهم في الرقمنة المالية.⁽⁵⁶⁾

ثالثاً- التحول الرقمي في التعليم والصحة بدول مجلس التعاون

يشهد قطاعا التعليم والصحة في دول مجلس التعاون الخليجي توسعا ملحوظا في مشاريع التحول الرقمي خلال السنوات الأخيرة، معززا برؤى وطنية تركز على بناء اقتصاد معرفي قائم على التكنولوجيا والابتكار. ففي مجال التعليم، أوضحت الدراسات أن الجامعات السعودية تبنت أنظمة تعليم إلكتروني ومنصات ذكية أسهمت في رفع جودة المخرجات التعليمية وتعزيز المهارات التقنية للطلبة، وهو ما أكدته دراسة



العزى (57) اللى أبرزت دور السياسات التعليمية الداعمة للتحول الرقمي. كما بينت تقارير رسمية أن اعتماد الحوسبة السحابية في المؤسسات التعليمية أصبح عنصراً رئيسياً في إدارة المحتوى وتسهيل الوصول إلى الخدمات، وفق ما جاء في تقرير هيئة الحكومة الرقمية. (58)

وحسب "صحيفة الخليج" (59)، أن مبادرات الشراكة بين الجهات التعليمية وشركات التكنولوجيا ساعدت في تسريع نشر المنصات الرقمية داخل المدارس، والإشادة بتجارب "المدرسة الرقمية" في دعم التعليم المتنقل والمفتوح. وتطوير البنية التحتية الرقمية لجميع المؤسسات التعليمية لضمان تحقيق تحول مستدام. أما في القطاع الصحي، فقد أشارت الدراسات الحديثة إلى أن السعودية والإمارات تقدمان نماذج متقدمة في رقمنة الخدمات الصحية، حيث ساعد دمج السجلات الصحية الإلكترونية والتطبيب عن بعد في تعزيز كفاءة الخدمات الطبية (60).

كما بدأ واضحاً أن التحول الرقمي يشكل عنصراً أساسياً في رفع كفاءة رأس المال البشري، وتحسين جودة الخدمات الاجتماعية. (61)

جدول(1): التحول الرقمي في التعليم والصحة بدول مجلس التعاون الخليجي

الدولة	القطاع	أبرز المبادرات الرقمية	الإحصائيات أو الأثر الفعلي للموسم
السعودية	الصحة	ربط بيانات 32 مليون فرد في نظام إلكتروني موحد بين 5,000 جهة صحية	خفض الزيارات الحضورية بنسبة 90٪ لبعض الخدمات عبر الصحة عن بعد
الإمارات	التعليم	مبادرة "التعلم الذكي"، والانتقال الكامل إلى المحتوى الرقمي	شمول كافة المدارس الحكومية بالتقنيات الذكية، وتوسع عالمي للمدرسة الرقمية
الكويت	التعليم	برنامج إصلاح التعليم الرقمي، تحديث المناهج والمنصات الإلكترونية	إنجاز 60٪ من البنية التحتية الرقمية في المدارس
قطر	الصحة	تطبيق "نرعاكم" للصحة الرقمية والرعاية عن بُعد	تحسين خدمات التشخيص والمتابعة عبر تطبيقات الهواتف الذكية
البحرين	التعليم	منصة "مركز التميز للتعلم الإلكتروني" في جامعة البحرين	100٪ من المقررات الجامعية متاحة إلكترونياً منذ 2021
دول الخليج عامة	التعليم	سوق التعليم الإلكتروني يتوسع بخطى متسارعة	من 6.8 مليار دولار (2024) إلى 24.2 مليار دولار متوقعة بحلول 2033
دول الخليج	الصحة	تبني الصحة الرقمية كجزء من الرؤية الوطنية للدول	2.14 مليار دولار حجم السوق الصحي الرقمي المتوقع في الخليج بحلول 2030

المصدر: من إعداد المؤلف استناداً لتقارير رسمية خليجية وتقرير المنتدى الاقتصادي الدولي (2023-2024-2025).

رابعاً- التحول الرقمي في قطاع السياحة والخدمات بدول مجلس التعاون الخليجي

يعد التحول الرقمي أحد المحركات الأساسية التي تساعد هذه الدول على تعزيز تنافسيتها ورفع جودة التجربة السياحية، وتحسين كفاءة الخدمات المقدمة للمواطنين والزوار. ففي المملكة العربية السعودية، يعتبر التحول الرقمي بمثابة "تعزيز لمكانتها كوجهة سياحية عالمية"، حيث تستخدم تطبيقات رقمية مثل "روح السعودية" لتقديم محتوى تفاعلي للسائح، إلى جانب خدمات ذكية كالحجز والتحرك والمعلومات الحية.⁽⁶²⁾ وفي دولة قطر، نظمت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالتعاون



مع هيئة السياحة القطرية ورشة عمل حول التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي موجهة لشركات الفنادق والرحلات السياحية، بهدف تمكينها من تبني الحلول الرقمية وتحسين تجربة العميل وتشغيل الخدمات بكفاءة أكبر.⁽⁶³⁾

ومن جهة أخرى، أسهمت مبادرة "الشارقة الرقمية" في إمارة الشارقة بالإمارات العربية المتحدة، في تعزيز كفاءة الخدمات الحكومية والسياحية، إذ استطاعت ضمن فرز مؤشرات التحول بين 2022 و 2024 توفير 250 مليون درهم من التكاليف، وتوفير 1.2 مليون ساعة عمل للمتعاملين، وتقليل بصمة الكربون بنحو 15 ألف طن، وارتفعت الحجوزات على أماكن الإقامة البديلة والعائلات، ووصلت نسبة أشغال الشقق الفندقية في بعض الدول إلى نحو 74.6٪، ما يعكس مدى تأثير الرقمنة في الخدمات عامة والسياحة بشكل خاص.⁽⁶⁴⁾

جدول(2): التحول الرقمي في السياحة والخدمات في دول مجلس التعاون الخليجي (2024-2025)

الدولة	المؤشرات الرقمية في السياحة والخدمات (2024-2025)	المبادرات الرقمية البارزة
السعودية	مساهمة السياحة في الناتج المحلي: 11.5٪ (2024) عدد الزوار: 106 ملايين زائر في 2023	منصة روح السعودية-حجز وتفاعل رقمي تطوير الخدمات في الدرعية والعلا عبر XR
الإمارات	إيرادات السياحة: 42.3 مليار دولار (2024) معدل أشغال الفنادق: 80%+	مبادرة الهوية الرقمية لخدمات الزوار الواقع الافتراضي في المتاحف والمعارض
قطر	نسبة الزوار الرقميين: 60%+ يستخدمون تطبيقات السفر الذكية عدد الغرف الفندقية: 37,000+	ورشة "التحول الرقمي للمنشآت السياحية" تطبيق "Visit Qatar"
الكويت	نمو السياحة الرقمية: 18.2% سنوياً تطبيقات إلكترونية: 90% من الخدمات الفندقية	رقمنة خدمات الفنادق والمطار شركات مع Booking.com و Trip Advisor

منصة "Bahrain Tourism Gateway" خدمة الزوار الذاتية بالفنادق	زيادة عدد الزوار إلى 9.9 مليون (2023) التحول الرقمي في خدمات المطار والفنادق	البحرين
التحول الرقمي في خدمات الناشئة، الإقامة، والتجربة السياحية الموحدة	إجمالي مساهمة السياحة: 247.1 مليار دولار (2024) متوقع: 371.2 مليار بحلول 2034	دول الخليج

المصدر:

GCC Digital Transformation Market Research Report: Forecast (2024-2030) , Nov 2023

المحور الرابع: آفاق مستقبلية للتحول الرقمي في دول مجلس التعاون الخليجي أولاً- تنويع الاقتصاد والابتكار في دول مجلس التعاون الخليجي من خلال التحول الرقمي

تسعى دول مجلس التعاون الخليجي إلى تنويع اقتصاداتها بعيداً عن الاعتماد على النفط، وذلك من خلال التحول الرقمي كأداة استراتيجية لإطلاق قطاعات جديدة وتحفيز الابتكار. فقد أصبح الاقتصاد الرقمي ركيزة مهمة في رؤى التنمية الوطنية، مثل رؤية السعودية 2030⁽⁶⁵⁾، ورؤية نحن الإمارات 2031⁽⁶⁶⁾. هذه التحولات الرقمية فتحت آفاقاً اقتصادية جديدة، أبرزها: التجارة الإلكترونية، الطاقة الذكية، والمدن الذكية.

ويشكل الابتكار عاملاً أساسياً في تطوير المنتجات والخدمات، وكذا خلق نماذج أعمال رقمية جديدة تعزز الإنتاجية والنمو الاقتصادي، وقد ساهمت الاستثمارات الخليجية في مراكز الابتكار، الحاضنات الرقمية، والتقنيات الناشئة (كالذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات) في بناء منظومة متكاملة تدعم ريادة الأعمال والبحث والتطوير.

وبحسب تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي (IMF)، فإن التقدم الرقمي في



دول الخليج ارتبط بتحسين الأداء الحكومي، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، وارتفاع كفاءة الانفاق العام⁽⁶⁷⁾. ومن جهة أخرى، يشير المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) إلى أن الابتكار الرقمي في دول الخليج أصبح قوة دافعة تحدث تغييرات جذرية في القطاعات التقليدية، ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات قائمة، مثل الحاجة إلى تطوير المهارات الرقمية بين المواطنين، وتحقيق شمولية رقمية تمنع الاقصاء الاجتماعي أو الاقتصادي، لذا، فإن استدامة الابتكار والتنوع تعتمد على صياغة سياسات متقدمة تجمع بين القطاعين العام والخاص، والاستثمار في رأس المال البشري.⁽⁶⁸⁾

ثانيا- تطوير المهارات الرقمية

يعتبر تطوير المهارات الرقمية من الركائز التي تعتمد عليها دول مجلس التعاون لضمان نجاح التحول الرقمي وتنوع الاقتصاد، ومع تصاعد الطلب على تخصصات مثل الذكاء الاصطناعي، تحليل البيانات، الأمن السيبراني، والحوسبة السحابية، برزت الحاجة إلى تأهيل القوى العاملة الوطنية لمواجهة متطلبات الاقتصاد الرقمي. بحيث عمدت الدول الخليجية على تنفيذ برامج وطنية للتدريب والتأهيل، من بينها "أكاديمية طويق" في السعودية، و"برنامج الإمارات للذكاء الاصطناعي"، بالإضافة إلى مبادرات وشركات مع شركات تقنية عالمية، ومع ذلك، لا تزال هناك فجوة واضحة في المهارات الرقمية، أن نسبة كبيرة من القوى العاملة لا تمتلك المهارات الأساسية للعمل في بيئات تعتمد على التكنولوجيا، ومعالجة هذه الفجوة يتطلب سياسات تعليمية مرنة، واستثمارا في التعليم الفني والمهني، وتبني ثقافة التعلم المستمر. وبدون ذلك، فإن جهود التحول الرقمي قد تواجه تباطؤا في التنفيذ أو يؤدي إلى تفشي ظاهرة البطالة بين الشباب.⁽⁶⁹⁾

ثالثا: تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في التحول الرقمي

على غرار التعاون الدولي لدول الخليج مع الدول الغربية الذي يشمل شتى

المجالات، يمثل التعاون الإقليمي والدولي محورا أساسيا في مسيرة التحول الرقمي، إذ تسعى إلى بناء منظومة رقمية متكاملة تقوم على تبادل الخبرات، وتنسيق السياسات، وتطوير بنية تحتية عابرة للحدود تعزز التكامل الاقتصادي والتنموي.⁽⁷⁰⁾ وبادرت دول المجلس بتنفيذ مبادرات مشتركة مثل "الاستراتيجية الخليجية للحكومة الرقمية"، ومشاريع الربط البيني في مجالات الأمن السيبراني، ومراكز البيانات، والبنية السحابية، بما يساعد على رفع كفاءة الخدمات الحكومية وتوحيد المعايير التقنية، بالشراكة مع برامج المنظمات الدولية مثل الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) والبنك الدولي لتطوير القدرات الرقمية.⁽⁷¹⁾

وعلى الصعيد الدولي كذلك، وقعت دول الخليج اتفاقيات تعاون مع شركات تكنولوجيا عالمية (مثل مايكروسوفت، وغوغل، وامازون ويب سيرفيسز) لبناء مراكز بيانات إقليمية واستقطاب الاستثمارات التقنية. كما تهدف الشركات مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي والمنتدى الاقتصادي العالمي إلى تطوير الأطر التنظيمية للذكاء الاصطناعي والابتكار، وتبادل أفضل الممارسات في التحول الرقمي. وتمكين بناء القدرات المحلية وتأسيس منظومة رقمية مستدامة تدعم الاقتصاد المعرفي وترسخ مكانة دول مجلس التعاون كمركز رقمي عالمي بحلول العقد القادم.⁽⁷²⁾

رابعا- بناء اقتصاد رقمي مستدام في دول مجلس التعاون الخليجي

يشكل بناء اقتصاد رقمي مستدام أحد أهم الاستراتيجيات التنموية لدول مجلس التعاون، إذ تسعى إلى تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي والاستدامة التقنية والبيئية من خلال الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، وتعزيز الابتكار، وتمكين الكفاءات الوطنية⁽⁷³⁾، من خلال توظيف التقنيات الحديثة، مثل الذكاء الاصطناعي، وسلاسل الكتل (Block Chain)، وإنترنت الأشياء، والحوسبة السحابية، بطريقة تضمن استمرارية النمو، وحماية الموارد، وتقليل البصمة الكربونية، وقد تبنت السعودية والإمارات وقطر رؤى وطنية متقدمة تهدف إلى بناء مجتمعات



رقمية قائمة على المعرفة، من خلال إطلاق برامج وطنية مثل الاستراتيجية الوطنية للبيانات والذكاء الاصطناعي (NSDAI) في السعودية، واستراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي 2031.⁽⁷⁴⁾

كما يؤكد البنك الدولي والمنتدى الاقتصادي العالمي أن استدامة الاقتصاد الرقمي في الخليج تعتمد على ثلاثة عناصر رئيسية:

1. تطوير المهارات الرقمية المستقبلية،
 2. تعزيز الأمن السيبراني والثقة الرقمية،
 3. وتوسيع الشمول الرقمي لتشمل الخدمات كافة فئات المجتمع.⁽⁷⁵⁾
- فبناء اقتصاد رقمي مستدام لا يقتصر على التكنولوجيا فقط، بل يتطلب حوكمة رقمية فعالة، وتشريعات مرنة، واستثمارات مستمرة في رأس المال البشري والمعرفي.⁽⁷⁶⁾

خاتمة:

ومن خلال ما سبق، نستنتج أن التحول الرقمي في دول مجلس التعاون الخليجي قد حقق قفزة نوعية في السنوات الأخيرة، حيث تبنت دول المنطقة استراتيجيات طموحة مدعومة برؤى وطنية شاملة وبعيدة المدى تهدف إلى تنويع الاقتصاد بعيداً عن الاعتماد على النفط وتعزيز الابتكار التقني من خلال تبني التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، والبيانات الضخمة، والحوسبة السحابية، وتقنيات البلوك تشين. إضافة إلى ذلك، الاستثمار في البنية التحتية الرقمية المتقدمة، مثل شبكات الجيل الخامس (5G) والسادس المستقبلي، والمراكز الرقمية المتطورة، ومدن البيانات الذكية، لدعم التحول الشامل في مختلف القطاعات الحيوية، من الحكومة الإلكترونية إلى التعليم الرقمي والصحة والسياحة والعلم والصناعة المتطورة والخدمات المصرفية الرقمية.

ورغم هذا التقدم الملموس، يواجه التحول الرقمي تحديات كبيرة كتنقص الكفاءات

الرقمية المؤهلة، مما يعوق تقدم العديد من المبادرات الطموحة ويحد من قدرة المؤسسات على استيعاب التقنيات الحديثة بفعالية إلى جانب المخاطر السيبرانية والهجمات الإلكترونية، مما يستدعي تعزيز سياسات الأمن السيبراني وحماية البيانات والخصوصية الرقمية. بالإضافة إلى ذلك، مقاومة التغيير من جراء تصلب بعض المؤسسات التقليدية بحكم المحافظة والتقاليد الاجتماعية.

وعلى الرغم من هذه التحديات، تظل الآفاق المستقبلية للتحول الرقمي في دول مجلس التعاون الخليجي مقارنة بباقي الدول العربية، نظرا للتحدي الذي يجذوها، وعوامل النجاح المتوفرة كالبنية التحتية لهذه الدول والعائدات المالية من النفط، التي تعتبر فرصة للاستثمار في التكنولوجيا الحديثة والناشئة، وتطوير بيئات العمل الرقمية المتقدمة، وجذب الشركات الرائدة في مجال التكنولوجيا، مع الاستثمار في الكفاءات الرقمية المحلية، وتوطين التقنيات المتقدمة من شأنه أن يجعل دول مجلس التعاون الخليجي تتكيف مع المتغيرات الاقتصادية الدولية خاصة على الصعد التنافس التكنولوجي المحتدم بين القوى الاقتصادية الكبرى كالصين والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

الهوامش والمراجع:

(1)- Erik Brynjolfsson and Andrew McAfee, « the Second Machine Age: Work, Progress, and Prosperity in a Time of Brilliant Technologies », Cambridge, MA: MIT Press, 2014, p 22.

(2)- Idem.

(3)- محمد العساف، إدارة التحول الرقمي في المؤسسات المعاصرة. دمشق: دار البركة للنشر، 2020، ص 34.

(4)- Baalmans, B. S, "Digital Transformation: A Guide for Managers". University of Groningen. 2022, p 9.

(5)- Bazoobandi, S. The GCC Countries' Quest for Economic and Digital Transformation. GIGA Policy Study, 2025, p 6.

(6)- International Monetary Fund. "Digital Transformation in the Gulf Cooperation Council Economies". IMF Departmental Paper N 003, 2025, p 23.

(7)- مريم الكعبي، الاقتصاد الخليجي والتحول نحو الرقمنة، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات، 2021، ص 61.

(8)- Kingdom of Saudi Arabia, Vision 2030, Official Portal, accessed 2024, 06.11.2025, p 3.



- (9)- الهيئة العامة لتنمية التقنية، الذكاء الاصطناعي في الخليج العربي، المنامة: الهيئة العامة، 2022، ص 78.
- (10)- فهد العززي، الأمن السيبراني في ظل التحول الرقمي، الكويت: جامعة الكويت، 2023، ص 101.
- (11)- Don Tapscott, "Blockchain Revolution: How the Technology Behind Bitcoin Is Changing Money, Business, and the World", New York: Penguin, 2018, p 89.
- (12)- مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تقرير التنمية الرقمية الخليجية، الرياض: الأمانة العامة لمجلس التعاون، 2024، ص 56.
- (13)- خالد الحربي، التحول الرقمي في الاقتصاد العالمي، الرياض: دار العلم، 2022، ص 33.
- (14)- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مراجعة الحكومة الرقمية في الشرق الأوسط، باريس: منظمة التعاون، 2021، ص 18.
- (15)- مريم الكعبي، مرجع سابق، ص 61.
- (16)- Kingdom of Saudi Arabia, op, cit, p 3.
- (17)- فهد العززي، الحكومة الإلكترونية والتحول الإداري في الخليج، الكويت: جامعة الكويت، 2022، ص 47.
- (18)- United Nations, "E-Government Survey 2022: The Future of Digital Government", New York: UN, 2022, p 112.
- (19)- Brynjolfsson, Erik, and Andrew McAfee, the Second Machine Age, Cambridge, MA: MIT Press, 2014, p 22.
- (20)- ناصر الشمري، "التحول الرقمي والاستثمار الأجنبي في دول الخليج"، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد 18، العدد 2، 2023، ص 134.
- (21)- تواجه الرؤية السعودية لمشروع "ذا لاين" في نيوم تحديات جسيمة، حسب صحيفة الاندبندنت البريطانية بتاريخ 2025/11/04، إذ تشير المصادر إلى ان المشروع قد انهار فعلياً أمام العوائق الفيزيائية والمالية والسياسية.
- (22)- Don Tapscott, Blockchain, Revolution: How the Technology Behind Bitcoin Is Changing Money, Business, and the World, New York: Penguin, 2018, p 89.
- (23)- Deloitte, Empowering Youth in the GCC Digital Economy, Dubai: Deloitte Insights, 2023, p 14.
- (24)- Kingdom of Saudi Arabia, Vision 2030, Op,cit, p 3.
- (25)- "دبي الأولى عربيا واسيوي والرابعة عالميا في مؤشر IMD للمدن الذكية 2025"، وكالة انباء الإمارات، الاثنين، 12 ماي 2025.
- (26)- International Monetary Fund, op, cit, p 5.
- (27)- Ibid, pp 5-6.
- (28)- خالد الحربي مرجع سابق، ص 59.
- (29)- مريم الكعبي مرجع سابق، ص 73.
- (30)- ناصر الشمري، "راس المال البشري والتنافسية الرقمية في اقتصاديات الخليج"، مجلة الاقتصاد الشرق أوسطي، المجلد 19، العدد 3، 2023، ص 188.
- (31)- الهيئة العامة للتعليم التقني، واقع المهارات الرقمية في دول الخليج، الكويت: الهيئة العامة، 2023، ص 91.
- (32)- Deloitte, « Digital Talent Gap in the GCC: Challenges and Opportunities », Dubai: Deloitte Insights, 2022, p 17.
- (33)- وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات السعودية، مبادرات بناء القدرات الرقمية الوطنية، الرياض: الوزارة، 2023، ص 12.

(34)- "Smart Dubai, Future Skills Program Report", Dubai: Smart Dubai Office, 2023, p 20.

(35)- المملكة العربية السعودية، مجلس الوزراء السعودي، الاستراتيجية الوطنية للمهارات الرقمية، الرياض: وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، 2024، ص 31.

(36)- مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تقرير التنمية الرقمية الخليجية، الرياض: الأمانة العامة، 2024، ص 27.

(37)- خالد الحربي، مرجع سابق، ص 52.

(38)- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، آفاق الاقتصاد الرقمي: طبعة الشرق الأوسط، باريس: منظمة التعاون، 2024، ص 58.

(39)- مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تقرير الأمن السيبراني الخليجي، الرياض: الأمانة العامة، 2024، ص 14.

(40)- فهد العززي، الأمن السيبراني في ظل التحول الرقمي، الكويت: جامعة الكويت، 2023، ص 101.

(41)- مجلس الأمن السيبراني الإماراتي، تقرير المرونة السيبرانية السنوي 2023، أبو ظبي: حكومة الإمارات، 2023، ص 22.

(42)- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إدارة مخاطر الأمن الرقمي لتحقيق ازدهار اقتصادي واجتماعي، باريس: منظمة التعاون، 2021، ص 35.

(43)- مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التقرير القانوني للتحول الرقمي في دول المجلس، الرياض: الأمانة العامة، 2024، ص 11.

(44)- خالد الحربي، التشريعات الرقمية والحوكمة في الخليج العربي، الرياض: دار العلم، 2022، ص 39.

(45)- هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية، تقرير الإطار التنظيمي الرقمي، أبو ظبي: الهيئة، 2023، ص 24.

(46)- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الإصلاح التنظيمي للاقتصاد الرقمي: تركيز على الشرق الأوسط، باريس: منظمة التعاون، 2023، ص 58.

(47)- مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تقرير التحول الرقمي في قطاع الطاقة الخليجي، الرياض: الأمانة العامة، 2024، ص 16.

(48)- Saudi Aramco, Digital Transformation Strategy Report (Dhahran: Aramco, 2023), p 27.

(49)- ADNOC, "Smart Operations and Data Management Framework", Abu Dhabi, 2023, p 33.

(50)- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، التقنيات الرقمية في قطاع الطاقة: الفرص والتحديات، باريس: منظمة التعاون، 2023، ص 41.

(51)- "89% of GCC consumers will opt for digital banking services over visiting a physical branch post-COVID-19". Backbase, 2021, <https://www.backbase.com>

(52)- "Commercial bank assets in GCC reach \$3.53 trillion amid strong growth". Times of India. (2025). <https://timesofindia.indiatimes.com>

(53)- "DBS and Banque Saudi Fransi join forces to boost cross-border payments". Reuters. (2025). <https://www.reuters.com>

(54)- "Digital transformation in the Middle East: GCC banking innovation". eBank IT. (2025). <https://blog.ebankit.com/>



(55)- *International Monetary Fund, op, cit, p 4.*

(56)- محمود، أ، "التحول الرقمي والخدمات المصرفية في الدول العربية: الفرص والتحديات". المجلة الأكاديمية للعلوم الاجتماعية، العدد 2، 2024، ص 146.

(57)- حمود عايد جمان العنزي، "تعزيز التحول الرقمي للتعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية"، مجلة التربية، الأزهر، رقم 41، العدد 196، 2022، ص 510.

(58)- هيئة الحكومة الرقمية بالمملكة العربية السعودية، "التكامل الفعال للحوسبة السحابية في التحول الرقمي بقطاع التعليم"، 2025، ص 12.

(59)- صحيفة الخليج، "التربية والتعليم" و"كور 42" تعززان التحول الرقمي التعليمي"، 17 أكتوبر 2025، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: 2025/11/15. <https://www.alkhaleej.ae/2025/11/15>

(60)- ليندة بولعسل، "مبادرات عربية للتحول الرقمي داخل القطاع الصحي: السعودية والإمارات أمودجا"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، رقم 10، العدد 1، 2025، ص 231.

(61)- عزيزة عبد الخالق محمد هاشم، "التحول الرقمي والتنمية البشرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، مجلة الدراسات الاقتصادية والتجارية، العدد 2، 2024، ص 370.

(62)- غدير المطيري، "التحول الرقمي يعزز مكانة المملكة كوجهة سياحية عالمية". صحيفة الحقيقة الإلكترونية، 15 يونيو 2025. تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: 2025/11/13.

https://alhgyq.com/news/s/12001?utm_source=chatgpt.com

(63)- "وزارة الاتصالات وقطر للسياحة تنظان ورشة حول التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي". جريدة الشرق، 30 سبتمبر 2025. تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: 2025/11/13.

<https://al-sharq.com/article/30/09/2025>

(64)- "الشارقة الرقمية: تدفع التحول بتعزيز الكفاءة والاستدامة". صحيفة الخليج، 6 فبراير 2025. تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: 2025/11/13.

<https://www.alkhaleej.ae/2025-02-06>

(65)- *Kingdom of Saudi Arabia, op, cit, p 3.*

(66)- رؤية "نحن الإمارات 2031". تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: 2025/10/22.

<https://atlas.fgic.gov.ae/uaeatlas/FutureHorizon/Vision2031>

(67)- IFM, "Digital Transformation in the Gulf Cooperation Council Economies". Departmental Paper N 003, April 1, 2025, p 4.

(68)- المنتدى الاقتصادي العالمي، "خمسة ابتكارات تحدث تحولا في صناعات الخليج. يونيو 2025". تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: 2025/10/22.

https://www.weforum.org/stories/2025/06/5-innovations-disrupting-industries-in-the-gcc/?utm_source=chatgpt.com

(69)- *World Economic Forum. Middle East's skills gap threatens digital future. 2024.* <https://www.weforum.org/>

(70)- مجلس التعاون لدول الخليج العربية. الاستراتيجية الخليجية للتحول الرقمي 2030-2025. الأمانة العامة، الرياض، 2024.

(71)- *International Telecommunication Union (ITU). "Arab States Digital Development Report" 2024.* <https://www.itu.int>



(72)- *Idem.*

(73)- *Kingdom of Saudi Arabia, Vision 2030, Op, cit, p 3.*

(74)- *Idem.*

(75)- *World Bank, “Digital Development Overview: Middle East and North Africa”, 2024. <https://www.worldbank.org>*

(76)- *IFM, International Monetary Fund, op, cit, p 4.*